

انتخاب رئيس للكارينو يدخل نفق المحاصصة شعيب لـ"النهار": المناخ السياسي لم يسمح بطرح الموضوع



في انتظار الزقار المدقق فيما، ام توزع الحصص السياسية؟

كتبت فيوليت البلعة:

لم يكن مفاجئا قرار اجراء انتخابات مجلس ادارة جديد لشركة كارينو لبنان اول من امس، اذ اشارت الاجواء السياسية قبل الاعذار التقنية الى المنحى الذي سيتخذه الملف، بما يدخل الكارينو في فترة انتقالية كانت قد بدأت فعليا منذ اصابة رئيس مجلس الادارة ايبي غريب بمرض صحي الزهيم البقاء في المستشفى حتى اليوم.

واذا كان بعضكم يشكك في ان تكون البيانات المالية غير المدققة فيما هي السبب في تأجيل انتخاب المجلس الجديد، فان رئيس مجلس ادارة شركة "انترنا" (المساهم الاكبر في شركة الكارينو) الدكتور محمد شعيب يقول صراحة ان حسابات الحفل لم تطابق وحسابات البيدر، موضعا "النهار" ان اختيار موعد 14 تموز لانجاز الاستحقاق الاداري في الكارينو "انطلق من اعتبارنا ان تلك الفترة ستكون كافية لامرار الاستحقاق الانتخابي وتاليا تأليف الحكومة، والتي لم توقع ان تستمر طوال 15 يوما، بما يدفعنا الى الاقرار بان حساباتنا لم تكن دقيقة في هذا السياق".

ومعلوم ان تعيين مجلس ادارة جديد لهذا المرفق الحيوي والسبب في تخضع كسائر الشركات التابعة سواء لمصرف لبنان او للدولة، لمعايير التعيينات الرسمية، ويحتاج تاليا الى توافق على الاسماء وتحديد في منصب رئاسة المجلس.

وفيما تردد اخيرا عدد من الاسماء المرشحة لتولي رئاسة الكارينو، اقر شعيب بان لا يمكن ايا منها "حتى قبل انعقاد الجمعية العمومية الاستثنائية"، ملما تاليا الى ان مصرف لبنان لم يعلق اي اسم "ولا كان ابلنا اياه كالعادة". واعتبر ان المناخ السياسي السائد لم يسمح حتى بطرح الموضوع "اذ ان امتامات المسؤولين لا تزال مركزة على

تأليف الحكومة العتيدة في ظل التجاذبات على توزيع المقاعد الوزارية". وكانت شركة "انترنا" بادرت الى جانب احد اعضاء مجلس الادارة، ووفق النظام الداخلي للكارينو، قرار انتخاب مجلس ادارة جديد. وفي شأن البيانات المالية التي اثيرت العارض الصحي الذي اصاب غريب من اجل تقاضي احدات اي فراغ اداري في الشركة، ليمتد تكليف دائي عيد ونسب انطون مملوكي الحسابات "ديلويت اند توش" الاهتمام بتصريف الشؤون الادارية والمالية ضمن الاصول القانونية المعتمدة، وذلك في انتظار تحسن وضع غريب الصحي.

ومتى تبدأ الاتصالات الرسمية في شأن اختيار مجلس الادارة الجديد؟ من حيث المبدأ، يجب شعيب، يفترض ان تتحرك الامور على هذا الصعيد بعد تأليف الحكومة الجديدة، علما ان شركة "انترنا" معنية بالاتصال مع مصرف لبنان وحده "فهو المالك الاكبر في "انترنا".

وقال في هذا السياق، انه اجرى اتصالا هاتفيا بحاكم مصرف لبنان فور انتهاء جلسة الجمعية العمومية، اطعمه خلاله على القرارات المتخذة التي غاب عنها قرار انتخاب مجلس ادارة جديد. وحال وفق شعيب دون انتخاب مجلس الادارة، اوضح ان المجلس سيعقد اجتماعات متلاحقة للاطلاع على ميزانيات الاعوام الممتدة بين 1999 و2004 تمهيدا للمصادقة او التحفظ عنها لتدعى الجمعية العمومية الى الانعقاد مجددا واختبار مجلس ادارة جديد.

وهل المشكلة المالية بين الكارينو ووزارة المال قد حلت نهائيا، قال شعيب ان قرار وزير المال السابق الياس سابا - مطع الستة - التي مضمون قرار مجلس الوزراء السابق الذي تسبب ببلات ملف حصة الدولة من صالات "سلوت ماشين" عاقل اكثر من عامين، ليعود بعدها الكارينو الى سداد ما يتوجب عليه، ونحن في انتظار تعديل العقد علما انه لا يشكل اي عقدة حيزا لانجاز

غريب لاكثر من عامين. وشارك في الاجتماع الى رئيس مجلس ادارة "انترنا" محمد شعيب، كل من ممثل شركة "ايبلا" هاشم طيارة، وحسين درويش، ونبيل حروفش، وخليل موسى، وطوني مارديني، وطلحون المرعي، ورفيق رياشي، اضافة الى وكيل الشركة القانوني النقيب ريمون شديد، وامينة السر الحماوية مورييل الجميل، وممثل شركة "ديلويت اند توش" جوزف الفضل، الى مساهمين افراد.

وفي المقررات التي صدرت: "اولا" تأجيل اتخاذ قرار متعلق بولاية مجلس الادارة الحالي في انتظار تزويد البيانات المالية العائدة الى شركة كارينو لبنان ش.م.ل بعد اعدادها والمصادقة عليها من مجلس الادارة، ثم تدقيقها من مفوضي المراقبة.

ثانيا- نظرا الى العارض الصحي الذي لا يزال يعانيه رئيس مجلس الادارة ايبي غريب، تأخذ الجمعية العمومية العادية علما، وتوافق على الاستمرار في تكليف السيدين دائي عيد ونسب انطون متحدين، تسير الاعمال اليومية موقتا والتوقيع عن الشركة، وذلك بعد اخذ تأشيرة ممثل موقعي الحسابات، السادة ديلويت اند توش، بصورة مسبقة على كل عملية دفع. وينتهي العمل في هذا التوكيل في مهلة اقصاها 14 تشرين الاول 2005.

ثالثا- اعتبار مفوضي المراقبة مستمرين في المهام الموكلة اليهم من الجمعية العمومية حتى نهاية اعمال سنة 2005. وبعد تداول اقتراح احد المساهمين، وافقت الجمعية العمومية العادية على توزيع مبلغ 20 دولارا على اربعة اشخاص، تدفع في خلال عشرين يوما من تاريخه. كما توافق على توزيع مبلغ 12 دولارا لكل عضو في مجلس الادارة متماشيا مع المادة 30 من النظام الاساسي لشركة كارينو لبنان ش.م.ل. على ان تدفع في خلال فترة 20 يوما من تاريخه.

البنك الدولي عن نظام التقاعد اللبناني: مصدر رئيسي للنزف الذي تشكو منه الحكومة

يعتبر نظام معاشات التقاعد في لبنان فريدا في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بل وربما في العالم. وهو مصدر رئيسي للنزف المالي الذي تشكو الحكومة منه، وهو يقدم الامن المنقوص والطويل الاعدد لعدد كبير من المتقاعدين وتلطخه الاجراءات الادارية المعقدة.

يصنف هذا النظام المستفيدين الى ثلاث فئات: - العاملون في الخدمة المدنية، وفي الجيش وفي الاجهزة الامنية وفي القطاع الخاص. - والفئات الاولى والثانية مشمولتان بنظام محدد تقليدي للتقديرات او بالوجود التي تقطعها الحكومة العامل عبر تأمين دخل مادي له عند التقاعد، بحسب عادة كنسبة مئوية من آخر اجر تلقاه العامل. ولكن العاملين في القطاع الخاص لا يحصلون الا على تعويض نهاية الخدمة حيث لا يكون المتقاعد مؤملا الا ليقضي مبلغ مقطوع يحتسب على اساس طول مدة الخدمة (في المتوسط راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة)، اضافة الى الاشتراكات والفوائد المتراكمة من سنوات العمل السابقة.

وتغطي البرامج الثلاثة نحو 26 في المئة من اليد العاملة بتكلفة 3,5 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، وهي اعلى نسبة للاتفاق على معاشات التقاعد في المنطقة حيث يبلغ المعدل نحو 2 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. علاوة على ذلك، ان البرامج الثلاثة محفوفة بمشكلات خطيرة من حيث الاستدامة المالية والفعالية والمساواة، على حساب صدقية الاطر المالية، والنموض الاقتصادي ورفاهية الاجيال الشابة واجيال المستقبل.

واذراكا منها لهذه التعقيدات، لجأت الحكومات السابقة الى تقويم خيرات اصلاحية بديلة، توجت في نهاية المطاف بمشروع قانون من شأنه تحويل برنامج تعويض نهاية الخدمة في القطاع الخاص برنامجا محدد الاشتراكات وممول بالكامل. ويستطيع العامل، بموجب هذا الخيار، ان يضع جانبا جزءا من راتبه في نظام لمعاشات التقاعد تتمعه الحكومة عادة. وتوضع هذه الاشتراكات في حساب يفاضة تسري الى حين تقاعد العامل. وقد ادرسل مشروع القانون الى مجلس النواب في مطلع سنة 2005، ولكن لم يجر اقراره حتى الآن.

كذلك، جرى التفكير في ادخال اصلاحات مهمة على نظام الخدمة المدنية وعلى برنامج معاشات تقاعد العسكر ولكن الامر لم يتمخض عن اقتراح ملموس.

ان احياء حوار السياسات حول اصلاح نظام معاشات التقاعد ضروري للغلب على هذا التحدي الرئيسي الذي يواجه مسيرة اصلاح الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، علما ان اي تأخير في هذا الصدد يمكن ان يكون باهظ التكلفة.

يعتبر البرنامج في شكله الحالي مشكلة بالنسبة الى جميع الاطراف المعنية. فهو مشكلة للاعمال، للمشركين فيه حاليا، وهو مشكلة لرب العمل، كما انه مشكلة للحكومة والسكان عموما. وهكذا، يكون لبنان من الحالات النادرة التي لا يؤدي فيها اصلاح نظام معاشات التقاعد الوطني الا الى رابحين.

ومن المشكلات الرئيسية للنظام الحالي انه لا يوفر دخلا كافيا وامامنا عند التقاعد. فرب العمل ليس مطالبا، في ظل نظام تعويض نهاية الخدمة، بان يحسب مسبقا حساب ما يترتب عليه تجاه الموظف. هذا يعني ان رب العمل قد لا يتمكن في الايام الصعبة من الوفاء بالتزاماته تجاه الموظف. من ناحية اخرى، المتقاعد ليس ملزما بتحويل المبلغ المقطوع الذي يقبضه دخلا سنويا (اي الى معاش تقاعدي لمدى الحياة). لذا، فان استمرار الدخل مع تقدم العمر تتوقف على القدرة على الاستثمار بحكمة، مما يجعل هؤلاء عرضة الى تقلبات السوق المالية. حتى في ظل افضل الظروف، ان متوسط المبلغ المقطوع الذي يتلقاه هؤلاء قد لا يكون كافيا ليحل محل الدخل الذي كانوا يتلقونه قبل التقاعد. والواقع، انه اذا كان يفترض بتعويض نهاية الخدمة ان يكون بمثابة نظام محدد الاشتراكات، فان معدل العائد على الاشتراكات اقرب الى ان يكون دون مستويات السوق. بعبارة اخرى، ان المشاركين في نظام تعويض نهاية الخدمة، ربما يحصلون على تقديرات اقل بنسبة 50 - 80 في المئة مما يمكن ان يحصلوا عليه في ما اذا وضعوا مدخراتهم في حساب مضمون.

وبالنسبة الى ارباب العمل، ان نظام تعويض نهاية الخدمة ليس نظاما جيدا ايضا. فاي برنامج تأمين الزامي يفرض على الاقل، وان جزئيا، ضريبة على العمالة. ولكن هذه الضريبة معروفة سلفا. وفي حال تعويض نهاية الخدمة، يخضع ارباب العمل، عدا عن دفع معدلات الاشتراكات التي يتوجب عليهم دفعها وفق القانون لمعدلات اضافية - غير معروفة القيمة - لتغطية الفرق بين راسل الاشتراك مع الحسابات الشخصية (يتطو عن عادة على معدل عائد خاص على المشاريع الاستثمارية) والشكلت هذه الاشتراكات "غير الاعتيادية" بنسبة 33 في المئة من الاشتراكات العادية. وبما ان حجم هذا الالتزام الضمني يتزايد مع طول مدة خدمة الموظف، يؤدي هذا النظام حافزا لندى ارباب العمل لتوظيف الموظفين لفترة قصيرة و/او عدم التصريح عن العمال. وهذا يضاعف رغبة العمال في الانتقال من وظيفة الى اخرى، مما يحد من انتقال اليد العاملة واضعاف تخصيص الفاعل للموارد.

تمة ايضا مشكلات مع سياسات الاستثمار الحالية. فالتريبات الحالية لا توفر الحوافز لادارة المدخرات بما يخدم مصالح الافراد المشاركين في برنامج الاستثمار. والواقع، بما ان ارباب العمل ملزمون الحوافز بين المدخرات المتراكمة والتقديرات الموعودة، ويمكن مديري تعويض نهاية الخدمة ان يخطرطوا في نشاطات خطرة و/او منخفضة العائد. وتشير مراجعة أنظمة المعلومات الحالية الى ضعف في اجراءات حفظ السجلات. لذلك، فان التقديرات تتجه عند التقاعد، الى ان تحسب على اساس افتراض، مما يخطوي على الية استثنائية في تخصيص الفوائد لمساهمات الفردية.

وبينما يبدو ظاهريا ان نظام تعويض نهاية الخدمة لا يواجه اي صعب مالية، تدعو النظرة التقابلية الى القلق. صحيح ان النظام لا يزال يحقق فائضا يشكل نسبة 1,8 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، ولكن، كما اشارنا اعلاه، يعكس هذا الرصيد اشتراكات "غير اعتيادية" من ارباب العمل كما يعكس الضريبة الضمنية التي تفرض على مدخرات الموظفين. ومع ان نظام تعويض نهاية الخدمة يعلن ان لديه احتياطي

تقدر، حتى الآن، مستحقات معاشات التقاعد في النظامين بحدود 66 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. ويدهو هي قيمة وعود معاشات التقاعد للمتقاعدين الحاليين، اضافة الى الحقوق المستحقة للاعضاء الحاليين في النظام. ونسب هذه المطلوبات المستحقة هذه المطلوبات في التزايد، مهددة سعادة الاجيال المقبلة التي يتعين عليها سداد الدين الموروث عبر الضرائب المرتفعة والتقديرات الاقل والميزانية الاقل الخالية من معاشات التقاعد.

تمة مسألة رئيسية تتعلق بتجزئة النظام الحالي. ان البرامج المنفصلة الخاصة بالخدمة المدنية والعسكر والقطاع الخاص تعتبر مشكلة لاسباب عدة في طبيعتها ان هذه التجزئة ترافق بل "زوم" الاكلاف الادارية. وبدل وجود نظام معلومات واحد، تمة حاجة الى ثلاثة أنظمة. كذلك، ان الاحكام المختلفة وعدم وجود جسور لتحويل حقوق معاشات التقاعد المكتسبة بين البرامج يحد من حرية تنقل الابدني العاملة. وأخيرا، ان التجزئة هي مصدر من عدم المساواة لن النظام يعامل العمال بطريقة مختلفة.

(*) دراسة اوردتها النشرة الفعلية للبنك الدولي.

انتعاش لاقت للبورصة في حزيران

بعد التراجع الذي شهدته في الاشهر الخمسة الاولى من السنة، عاودت حركة التداول في بورصة بيروت تحسنا على نحو لافت، اذ بلغ حجم الارتفاع الشهري للاسهم المتداولة بنسبة 143,7 في المئة، فيما ارتفعت القيمة المتداولة بنسبة 176,94 في المئة.

فقد اوردت النشرة الشهرية لبورصة بيروت، ان حركة التبادل اليومية خلال 22 يوم عمل من شهر حزيران الماضي شهدت انتعاشا كبيرا ولا سيما بالنسبة الى حجم الاسهم المتداولة في البورصة، مع ارتفاعها من 3,2 ملايين سهم بقيمة اجمالية بلغت 37,3 مليون دولار في ايار الماضي الى 7,8 ملايين سهم بقيمة اجمالية بلغت 103,3 ملايين في حزيران الماضي. وفي الفصل الاول، بلغت كمية الاسهم المتداولة 34,6 مليون سهم بقيمة اجمالية بلغت 355,4 مليون دولار مقارنة بـ 9,1 ملايين سهم بقيمة اجمالية بلغت 2,76 مليوناً للنصف الاول من العام الماضي، بما يشكل ارتفاعا بنسبة 280 في المئة لحجم الاسهم المتداولة وبنسبة 366 في المئة للقيمة المتداولة في النصف الاول من عام 2004.

الى ذلك، ارتفعت القيمة التسليمية لاسهم الشركات المدرجة في الشهر السادس من السنة بنسبة 24,6 في المئة لتصل الى 3 مليارات 237 مليون دولار في مقابل ملياري و670 مليوناً قبل شهر. ووفق النشرة الشهرية للبورصة، توزع التداول على القطاعات الاقتصادية في شهر حزيران الماضي كالآتي:

- قيمة التداول: التطوير والاعمار 65 في المئة، والمصارف 32,9 في المئة، وصناديق الاستثمار 2,1 في المئة، والصناعة 0,0 في المئة.

- حجم التداول: التطوير والاعمار 78,9 في المئة، والمصارف 20,7 في المئة، وصناديق الاستثمار 0,3 في المئة، والصناعة 0,1 في المئة.

انتخابات نقابية

دعا المجلس التنفيذي لنقابة العاملين في قطاع الصياغة وتربية المواشي في النبطية الهيئة العامة الى اجراء الانتخابات التكميلية للمجلس بد 14 من العاشرة حتى الثانية عشرة ظهر الجمعة 5 آب المقبل في مقر جمعية التنمية الاجتماعية والثقافية والنبطية.

يعد مجلس نقابة الممرضات والممرضين، دورة لانتخاب عضو واحد من المجلس بعد فوز ثلاثة مرشحين في الدورة الاولى ثالوا اصوات الاكثريه المطلقة من المقترعين في الدورة الاولى، الاولى بعد ظهر الاربعة في 27 الجاري في مركز النقابة.

قباني - حال طوارئ لمعالجة أزمة الكهرباء

علق النائب محمد قباني في بيان امس على استمرار أزمة الكهرباء، وقال: "حذرنا قبل اسبوعين من ان محاولات شراء الوقت بالمال لا تحل الأزمة، وقلنا ان من المتوقع مواجهة أزمة متجددة بعد 15 تموز المقبل. ولم تكن بالتأثيرات نمارس "التبصير" بل كنا على معرفة بالالواضع المتهتركة لقطاع الكهرباء في مختلف جوانبها وان باخرة قبول لا تشكل حلا حقيقيا".

اضاف: "اذا كان معمل الزهراني توقف بالكامل عن الانتاج فذلك ليس مفاجأة ولا مصادفة، فقد كررنا القول ان تشغيل المجموعات في الزهراني وسواء قد تجاوز خطوط الحذر، وأن الصيانة العامة معقودة، وتاليا فان الضرورة الملحة لصيانة احد المجموعات في العمل اضافة الى تعطل الاخرى، ادت الى توقف الثالثة وتوقف العمل بالكامل، اضافة الى مشكلات مختلفة في معامل اخرى بسبب سوء الصيانة، فانخفض الانتاج وحصل التقنين القاسي".

وختم: "لم تعد التبريرات الصادرة عن ادارة المؤسسة مقبولة من الناس، ان الاهتراء في مختلف جوانب قطاع الكهرباء، من معامل انتاج وشبكات نقل وتوزيع وادارة، يوجب اعلان حال طوارئ للكهرباء تتجاوز المعالجات الروتينية".

فرص العمل للمهندسين

اقام فرع المهندسين المعمدين في نقابة المهندسين في بيروت ندوة عن فرص العمل في المشاريع العربية المتحدة والخليج العربي.

افتتح الندوة رئيس الفرع المهندس عبده سكره بشرح عن دور النقابة في ايجاد فرص عمل جديدة" وخصوصا في هذه المرحلة التي تشهد حركة عمران لا سابق لها في دول الخليج

إطلاق "صيف لبنان" في بجمدون

عليه - "النهار": أعلنت وزارة الاعلام والسياحة انطلاق "موسم صيف لبنان 2005"، في حفل أقيم في فندق سفير - بجمدون، حضره المدير العام لوزارة الاعلام حسان فلحة والمديرة العامة لوزارة السياحة ندى السردوك، وفعاليات اقتصادية ومطلون لوسائل الاعلام.

14، تحدث حبيب سعد باسم "القيمين على القطاع السياحي في المنطقة"، فقال: "قد يكون شيئا محيرا بالنسبة الى البعض ان تعلن وزارة السياحة بالتعاون مع وزارة الاعلام انطلاق موسم الاصطياف لهذه السنة من فندق سفير بجمدون، في الظروف التي نعيشها في لبنان. ولكن هذا الوطن هو وطن الاصرار على جبه التحديات التي تواجهه، والقت السردوك كلمة وزارة السياحة، فشكرت "كل الذين لبوا الدعوة الى هذا اللقاء، والذين اصروا على ان تكون الاستمرارية من هذه البلدة"، وقالت: "الشراكة واضحة، فالقطاع السياحي هو اولاً بشر، وهو ايضا وايضا مشاريع، وهو اولاً اعلام وقلق، صوت وصورة، ونحن في وزارتي السياحة والاعلام نشكر لكم ما تقومون به الآن وفي المستقبل وما قدمتم به في الماضي، من أجل ابراز صورة لبنان".

واقام على الاثر حفل غداء تكريما للاعلاميين.



وور تعابن منتجات التعاونية.

مسؤولة أميركية تتفقد مشروع التعاونية الإنمائية في عازور

وتأتي الزيارة في سياق الدعم الهادي والمعنوي الذي تقدمه الوكالة الأميركية لانجاح مشروع التعاونية الإنمائية التي انشأها الصندوق الدولي للتأهيل لمساعدة المتضررين من الالغام في منطقة جزين وتطويره خدمة لمئات المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من أبناء المنطقة في شكل خاص المتضررين من الصندوق الدولي للتأهيل في عازور جيلبر عون ورئيس التعاونية الإنمائية بطرس بو منصور وعدد من اعضاء التعاونية.

وكانت زيارة الاقسام التعاونية من مصنع العسل والشع العسلي والاقسام المخصصة لتوصيب المنتجات وحفظها في برادات تمهيدا لتصريفها في الاسواق حيث استمع الحاضرون الى شروح مفصلة عن سبل تنفيذ مختلف المراحل.

وتوجه الجميع لمفانية قطعة الارض التي سيبني عليها مبنى التعاونية الإنمائية الجديد. فسكر مدير الصندوق الدولي للتأهيل في بيروت كرم الحاضرين على "الجهود المبذولة لاستمرار عمل التعاونية وتقديمها في شكل خاص الشعب الاميركي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية التي لولا دعمها المادي لما نفذت معظم مراحل المشروع".

euroliners

بداك تعرف أسعار العملات هو دليلك

اضغط على الرقم

1 4 3 3

1+7

خدمة عملاء وريد من "النهار" 24 ساعة يوميا بالدقيقة الواحدة